

وزارة المالية

قرار رقم ٢٨٩ لسنة ٢٠٢١

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات

التي تبرمها الجهات العامة الصادرة بقرار وزير المالية

رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر

بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ٢٠٢٠ ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة

الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ المعدلة بالقرار رقم ٦١٤

لسنة ٢٠٢٠ ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يُستبدل بنص البند (١) من المادة (٤٩) ، والفقرة الثانية من المادة (٧٩) ،

والفقرة الأخيرة من المادة (١٣٢) ، والبند (٢ مكرراً) من المادة (١٣٣) ، والبند (٢)

من المادة (١٥٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات

العامة المشار إليها النصوص الآتية :

مادة (٤٩/ بند ١) :

١ - «بيان الطبيعة القانونية لصاحب العطاء ، والمستفيد الحقيقي منه ،

والمستندات المؤيدة لذلك ، ويُعتد فى هذا الشأن بنسخة معتمدة من عقد التأسيس

أو النظام الأساسى أو هيكل رأس المال وفق آخر تعديل ، وذلك بالنسبة للشركات ،

وأية بيانات أو مستندات أخرى تتعلق بالملكية وذلك بالنسبة لأصحاب العطاءات من

غير الشركات» .

مادة (٧٩ / فقرة ثانية) :

«وتتولى إدارة التعاقدات فور اعتماد السلطة المختصة نشر البيانات المنصوص عليها فى البند (١) من الفقرة الأولى من المادة (٤٩) من هذه اللائحة المتعلقة ببيان الطبيعة القانونية لصاحب العطاء الفائز والمستفيد الحقيقى منه ، وذلك على بوابة التعاقدات العامة» .

مادة (١٣٢ / الفقرة الأخيرة) :

«وعلى اللجنة إعداد محضر بنتيجة أعمالها تعرضه على السلطة المختصة للاعتماد وفقاً لسلطات الترخيص المنصوص عليها بالمادة (٦٣) من القانون ، وتتولى إدارة التعاقدات نشر نتيجة التعاقد فور اعتماده على بوابة التعاقدات العامة واستكمال باقى الإجراءات المقررة قانوناً وتوثيقها على أن يتضمن النشر البيانات المنصوص عليها فى البند (٢ مكرراً) من الفقرة الأولى من المادة (١٣٣) من هذه اللائحة المتعلقة ببيان الطبيعة القانونية لمقدم العرض والمستفيد الحقيقى منه» .

مادة (١٣٣ / بند ٢ مكرراً) :

«٢ مكرراً - بيان الطبيعة القانونية لمقدم العرض والمستفيد الحقيقى منه والمستندات المؤيدة لذلك ويُعتد فى هذا الشأن بنسخة معتمدة من عقد التأسيس أو النظام الأساسى أو هيكل رأس المال وفق آخر تعديل ، وذلك بالنسبة للشركات ، وأية بيانات أو مستندات أخرى تتعلق بالملكية وذلك بالنسبة لمقدمى العروض من غير الشركات» .

مادة (١٥٧ / بند ٢) :

«٢ - بيان الطبيعة القانونية لصاحب العطاء والمستفيد الحقيقى منه والمستندات المؤيدة لذلك ويُعتد فى هذا الشأن بنسخة معتمدة من عقد التأسيس

أو النظام الأساسى أو هيكل رأس المال وفق آخر تعديل ، وذلك بالنسبة للشركات ، وأية بيانات أو مستندات أخرى تتعلق بالملكية وذلك بالنسبة لأصحاب العطاءات من غير الشركات» .

(المادة الثانية)

يضاف إلى المادة (١) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة المشار إليها فقرة جديدة نصها الآتى :

المستفيد الحقيقى :

«أى شخص طبيعى غير صاحب العطاء تؤول إليه فعلياً ملكية صاحب العطاء أو تكون له السيطرة عليه ، أو الشخص الطبيعى الذى يتم تنفيذ العملية بمعرفة صاحب العطاء لحسابه أو نيابة عنه» .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
صدر فى ٢٠٢١/٦/٦

وزير المالية

د. محمد معيط

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب / أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠٢١

٢٠٢٠/٢٥٩٣٤ - ٢٠٢١/٦/٨ - ٢٠٢١ - ١٠٤٩